

برنامج التسليح ونزع السلاح :أعمال موجهة:

يهدف مقياس التسليح ونزع السلاح للتعرف على إشكالية التسليح في العلاقات الدولية وأثره على الأمن والغقتصاد العالمي من خلال التطرق لمختلف المواضيع ذات الصلة من الإنفاق العسكري إلى أنواع التسليح والاهم من ذلك الضوابط والمعايير الدولية والإقليمية التي تقيد وتنظم عملية التسليح عبر العالم .

طريقة سير الأعمال الموجهة :

خلال هذا السداسي سيتم تناول مقياس التسليح ونزع السلاح كملتقى ينشطه الطلبة بالأساس مع توجيه الأستاذة بحيث سنتناول كل أسبوع محورا من المحاور على الجميع أن يشاركوا بما حضروه حول الموضوع بينما تحدد فوج طلبة من طالبين أو ثلاث لتحويل هذه النقاشات إلى مقال حول الموضوع.

برنامج المقياس:

المحور الأول: ضبط مفاهيمي لتسليح الدولي .(حصة مستهلكة)

المحور الثاني : إشكالية التسليح في العلاقات الدولية (التسليح وبناء القوة بالنسبة للدولة – طرق التسليح – أثرالتسليح على العلاقات بين الدول – دور المركب الصناعي العسكري في السياسة الخارجية للدول)(حصة مستهلكة)

المحور الثالث: الإنفاق العسكري(أشكاله – علاقته بالتنمية – العوامل المؤثرة عليه – نماذج).

المحور الرابع : الانتشار النووي (الطاقة النووية واستعمالاتها – الدول النووية –الاتفاقيات الدولية وحدودها- المزايا والاضرار)

المحور الخامس : الاسلحة البيولوجية والكيميائية استعمالاتها حدودها وقيودها

المحور السادس: الآليات القانونية للحد من التسلح (الآليات الأمامية - الاتفاقيات الدولية - الإقليمية ومراقبة التسلح)

المحور السابع : التسلح في المنطقة العربية .

المحور الثالث: الإنفاق العسكري.

إن الإنفاق العسكري يتمثل في الميزانية أو الموارد المالية التي تخصصها الدولة لتعزيز قواها المسلحة من أجل صيانة أمن الدولة وحمايتها ، وتعكس هذه الميزانية حجم التهديدات التي تواجهها الدولة ، وحجم الوسائل والقوى التي تنوي استخدامها كما أنها تعطي فكرة حول كمية النفقات التي سيتم صرفها في السنوات القادمة لشراء السلاح ، أو صيانته أو تزويد الجيوش بالعتاد المتطور للكشف والرقابة .

الإشكالية:

كيف يؤثر الإنفاق العسكري على مسار التنمية في الدولة ؟

الفرضيات:

إن الفرضية الرئيسية التي يمكن صياغتها كمحاولة لإجابة على هذه الإشكالية هي كالتالي : هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والتنمية ، للتفصيل أكثر ننتبى الفرضيات الفرعية التالية :

1. كلما زادت التهديدات والمخاطر التي تواجه الدولة زادت حاجتها للإنفاق العسكري .

2. كلما زاد الإنفاق العسكري تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

3. يؤدي الإنفاق العسكري للحفاظ على الأمن القومي للدولة .

1. الحاجة للإنفاق العسكري : تتحدد حاجة الدولة لزيادة إنفاقها العسكري بجملة من العوامل :

- وجودها في جوار إقليمي عدائي يستم بتوتر العلاقات حول مشاكل الحدود أو الأقليات
دم الاستقرار السياسي داخليا بفعل تصاعد النزعات العرقية أو المطالب السياسية التي قد
تلجأ إلى استعمال السلاح لتوصيل أصواتها أو الحركات الانفصالية التي تهدد وحدة
الدولة وأمنها .
- انخراط الدولة في صراع مع قوى أخرى حول الموارد أو الريادة الإقليمية او العالمية مثال
السعودية إيران وتركيا و تورط دول صغرى ضمن هذا التنافس يجعل منها تلجأ للتسلح
بدعم من القطب الذي تنتمي له .
- التهديدات اللاتماثلية الجديدة كالجريمة المنظمة العابرة للحدود والحركات الإرهابية التي
تجبر الدول على مراجعة قواها الدفاعية للتكيف والتصدي لهذا النوع الجديد من
التهديدات التي تتطلب قوة ذات خصوصية معينة .
- التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع في مجال صناعة السلاح يقحم الدول في سباق
محموم للحصول على أحدث الأسلحة والتقنيات .

إن الإنفاق العسكري العالمي قد تصاعد بطريقة جنونية عبر السنوات بحيث بلغ الإنفاق العالمي سنة
2018 وفقا لإحصاءات البنك العالمي 1.78 تريليون دولار تعتبر دول كالولايات المتحدة الأمريكية
،روسيا ،الهند ،بريطانيا ،المملكة العربية السعودية من أكثر الدول إنفاقا على السلاح من ناحية المبالغ
الموجهة لهذه الاقطاع وهو أمر طبيعي بالنظر إلى مكانة هذه الدول في النظام الدولي وكذا تاريخها.
لكن الفرق لا تحده المبالغ بقدر ما يتحدد بنسبة الإنفاق من ميزانية الدولة .حيث تظهر الإحصائيات
عديد المفارقات .

أثر الإنفاق العسكري على التنمية : إنّ الإفراط في التسلّح والإنفاق العسكري يمكن أن يكون له
أثر سلبي على التنمية، ويحول الموارد المالية والتكنولوجية والموارد البشرية بعيدا عن أهداف

التنمية، ناهيك عن أن التنافس في تطوير أسلحة جديدة بين الدول يساهم بشكل مذهل في استتراف الموارد+ ، وأحسن مثال على ذلك دور سباق التسلح خلال الحرب الباردة في استتراف القدرات الاقتصادية للإتحاد السوفيتي؛ بحيث دفعته الولايات المتحدة إلى إعطاء الأولوية للمسائل الأمنية على حساب القضايا الاجتماعية، وذلك عبر إجباره على مضاعفة الإنفاق الدفاعي .إلى جانب افتراض أن التكلفة المرتبطة بإنتاج والانخراط في سباق التسلح، مما ألحق به العجز وعجل سقوطه غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من ستة وعشرون بلدا ناميا فيها 180 مليون طفل في سن الدراسة.

تتمثل الآثار السلبية للإنفاق العسكري على التنمية فيما يلي :

تؤدي زيادة مشتريات الدفاع إلى عجز في الميزانية .

تحويل الموارد المالية المفروض ان توجه لقطاعات الصحة والتعليم والصناعة .

تؤدي على المدى الطويل إلى نضوب الموارد الاقتصادية ومشاكل في ميزان المدفوعات وبالتالي تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (البطالة ، عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي) ما قد ينجم عنه عدم الاستقرار السياسي للدولة .

ترتب على زيادة الإنفاق العسكري بالتحديد في مجالات الأسلحة المتطورة ومنها النووية والكيميائية والبيولوجية أضرارا صحية وبيئية، فضلا عن التكاليف المالية التي تتطلبها عمليات المعالجة سواء للبشر أم للبيئة من جراء استخدام وتجربة هذه الأسلحة، فمن المحتمل انتقال آثارها إلى الأجيال اللاحقة فضلا عن أنها تصيب مساحات واسعة من الدول والمناطق من جراء استخدامها مما يوسع دائرة التهديدات والمخاطر الموجهة ضد الأمن ثم التنمية .يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن سياسات.

أثر الانفاق العسكري على الامن القومي :

على الرغم أن الهدف الرئيسي من زيادة الانفاق مواجهة التحديات الأمنية وضمان استقرار الدولة وأمنها إلا أن هذا الأمر يصطم بواقع مغاير تماما .فتهديد الامن الإنساني الذي قد يتعرض له مواطنو الدولة بسبب تحويل الموارد المالية للدولة نحو الإنفاق العسكري بدل تأمين احتياجاتهم التعليمية والصحية والغذائية يعتبر في حد ذاته عاملا يهدد استقرار الدولة وأمنها القومي . كما أشار تقرير التنمية البشرية للعام 1994 إلى "أن البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية البشرية كانت أكثر نجاحا

في الدفاع عن السيادة الوطنية من تلك التي تنفق بإفراط على التسلح"، وأن "الإنفاق على التسلح يقوض الأمن البشري، أي أنه يلتهم الموارد الثمينة التي كان يمكن استخدامها في أغراض التنمية البشرية. وهذا يظهر في عديد الأمثلة فدون كالبرازيل، الهند إيران لتي تتربع على المراتب الأولى للإنفاق العسكري لازالت تعاني من تذبذب في مستويات النمو الاقتصادي وأرتفاع في معدلات البطالة، الامية، الرعاية الصحية وغيرها من القضايا كما أنها أكثر جنوبا للدخول في نزاعات إقليمية أو حدودية مثل النزاع بين الهند حول إقليم كشمير ، الصراع بين السعودية وإيران في إطار حرب بالوكالة في اليمن وسوريا مثلا

الخاتمة :

نستخلص مما سبق أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والتنمية فالتسلح الدولي أضحي مصدر تهديد مباشر على الأمن وعائق للتنمية، وذلك في ضوء توسع أبعاد مفهوم الأمن القومي التي شملت العوامل الاقتصادية، حيث أن تزايد وتيرة الإنفاق العسكري يتجاوز أولويات التنمية الاقتصادية ويعطل مصالح المجتمع الآنية والمستقبلية. أشار تقرير التنمية البشرية للعام 1994 إلى "أن البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية البشرية.

المحور الرابع : الانتشار النووي

لقد شكل اكتشاف القنبلة النووية واستخدامها للمرة الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية ضد اليابان علامة فارقة في تاريخ التسليح جعلت الدول تفكر مرتين قبل أن تقرر استعمال القوة العسكرية ضد بعضها البعض بسبب ما قد ينجر عن ذلك من تدمير يطل البشرية جميعا . لهذا سعت الجماعة الدولية إلى وضع جملة من القيود على اكتساب الطاقة النووية وحتى على استعمالها في إطار الحد من انتشارها . من أجل ذلك نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى نجحت الاتفاقيات الدولية في الحد من الانتشار النووي ؟

للإجابة على هذا التساؤل نتبنى الفرضية التالية : تشكل الاتفاقيات الدولية للحد من انتشار الطاقة النووية صماما أما ن للنظام الدولي.

1. الطاقة النووية واستعمالاتها: لقد بدأت الأبحاث الأولى حول الطاقة النووية منذ نهاية القرن التاسع عشر في مجال الطب أساسا وتوسعت إلى غاية اكتشاف الانشطار الذي يؤدي إلى تعجير عالي الحدة ما أدى لاحقا إلى اختراع القنبلة النووية واستعمالها من قبل الولايات المتحدة ، ويمكن القول أن أولى الاستعمالات للطاقة النووية كانت سلمية ولا زالت إلى غاية اليوم ذات أهمية كبيرة جدا في عدد من المجالات على رأسها توليد الكهرباء ما يجعلها البديل الأساسي للنفط والغاز . بحيث تعتمد فرنسا مثلا على الطاقة النووية في إنتاج 75 % من الكهرباء عبر 51 مفاعل نووي موزعة على التراب الفرنسي بالإضافة إلى ذلك تستعمل في مجالات الطب والصيدلة خاصة في مجالات الكشف عن الامراض وحتى معالجتها عبر العلاج الإشعاعي لأمراض السرطان . في المجال الزراعي أيضا تستعمل الطاقة النووية في دراسة العلاقة بين التربة ،المياه والمحاصيل من أجل التأثير على الجينات النباتية بهدف الحصول على محاصيل وفيرة وجيدة خاصة القمح ،الذرة ،الشعير إضافة إلى الحافظ على الغذاء وتخزينه .أما في المجال اصناعي فتستخدم المصادر المشعة على نطاق واسع في التطبيقات الصناعية عبر تشغيل المعامل والآلات أو حتى ضبط جودة المنتجات ، كما أنها تستخدم في مجال الطاقة في تحديد سرعة تدفق النفط عبر الأنابيب.

2. الانتشار النووي : تعرف الظاهرة في موسوعة العلوم السياسية : هو الاتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والإمكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية، وذلك سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو لكليهما معا . من جهة أخرى يعرفه عديد من الباحثون بأنه يتعلق حصرا بنشر وامتلاك السلاح النووي.

هناك انواع للانتشار النووي :

1. الانتشار العمودي أو الرأسي : يقصد به زيادة عدد الأسلحة النووية حجما ونوعا الموجودة في ترسانة الدول المالكة لها أصلا وهي الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بحيث تحظى باعتراف قانوني دولي ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ويسميه كينيث والتز Spread لأن العملية تميزت بالسرعة، بدءا بالولايات المتحدة و انتهاء بالصين؛ أي خلال الفترة الممتدة ما بين 1945 و1964 من القرن العشرين. هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، بريطانيا ،فرنسا ،الصين . فيما يعرف بالدول النووية الرسمية التي اعترفت بامتلاكها السلاح النووي في معاهدة منع الانتشار سنة 1967 .

2. الانتشار الأفقي: يقصد بالانتشار النووي الأفقي زيادة عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، وذلك خلافا للمفهوم السابق القائم على زيادة عدد الأسلحة و المعدات ،وهو يعتبر أعقد مسألة ترتبط بخطر الانتشار النووي على الأمن الدولي، من خلال اتساع النادي النووي Club Nuclear of Extension ،باستقبال دول جديدة تجتاز العتبة النووية، خلافا لمنطق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968 ،التي لم تعترف بدول أخرى غير الدول ؛ غير الدول الخمس المالكة أصلا للأسلحة النووية بصفة رسمية. أما المفهوم المقابل له فهو منع الانتشار النووي السماح بوصول دولة جديدة للمكانة النووية التي تحظى بها القوى الخمس .

اعترفت معاهدة منع الانتشار النووي سنة 1967 فقط بالدول الخمسة المالكة كما سعت لمنع انتقال التكنولوجيا النووية لدول أخرى نظرا لمخاطر تجميع هذه الميزة الاستراتيجية إلى دول "غير ناضجة " قد تستعملها لتهديد الأمن الدولي في إشارة إلى الدول حديثة الاستقلال بحيث يفرض الانضمام على هذه المعاهدة تعهدا بعدم السعي لاكتساب السلاح النووي إلى جانب تفعيل نظم الرقابة والتفتيش الدوري على الدول في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

3. تحدي الدول للحد من الانتشار :

اعتبرت الدول الحديثة الاستقلال أن من حقها الاستفادة من مزايا الطاقة النووية السلمية لذلك عндت عديد الدول إلى تطويرها بالاعتماد على مساعدات دول أخرى وتبنيها للغموض والسرية . من بين هذه الدول البرازيل ، لارجنتين وجنوب إفريقيا التي قامت بتجارب نووية بعد 1968 بحيث فرضت الاعتراف بها كدول نووية بحكم الواقع لكنها لاحقاً تخلت عن الخيار النووي . لاعتبارات مختلفة . فمثلاً جنوب إفريقيا التي استفادت من الدعم الامريكية لتطوير مشروع لتخصيب اليورانيوم 1960 ما مكنها من إنتاج صواريخ برؤوي نووية كانت بحاجة ماسة لها في السبعينات خاصة في ظل صراع الحرب الباردة والسخط العالمي من نظام الميز العنصري السائد بها ، لكن مع بلوغ الثمانينيات والتغيرات التي حصلت على المستوى الداخلي والعالمي انتفت الحاجة لتطوير برنامجها النووي أكثر ما دفع الرئيس نيلسون مانديلا لتبني خيار تدمير الترسانة النووية الصغيرة للبلاد .

4. ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية الانتشار النووي : إن الجهود الدولية للحد من الانتشار النووي شابها الكثير من الازدواجية في التعامل مع الدول . فعلى الرغم من الخطر الكبير جدا لتواجد قنبلة نووية في منطقة جنوب آسيا ذات النمو الديمغرافي المرتفع والبيئة الامنية الغير مستقرة تمكنت كل من الهند و باكستان من امتلاك القنبلة النووية في إطار مسعى شاق لتبادل الردع النووي خاصة وأن العلاقات بينها كانت طيلة سنوات طويلة رهينة النزاع حول إقليم كشمير الذي عرف 3 حروب بين البلدين . على صعيد أخير انتجت دولة إسرائيل الغموض في تطوير برنامجها النووي الذي ساعدتها على بلورته نفس الدول النووية الرسمية على رأسها فرنسا ولاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية . ولا تزال إسرائيل لحد الساعة تنتهج نفس سياسة الغموض مقابل مساعي حثيثة لرفع قدراتها النووية ومنع أي دولة عربية من امتلاك القنبلة النووية ما ظهر جليا في قصفها المفاعل العراقي سنة 1981 دون أن توجه لها أي اتهامات أو تتخذ ضدها أي من الاجراءات التي تبنتها المعايير الدولية .

في نفس الوقت تحشد القوى الكبرى كل جهودها لتوقيف البرنامج النووي الإيراني بكل الوسائل التي شملت أشكالاً مختلفة من العقوبات الاقتصادية والضغطات التي تمارسها لهيئات الدولية في سبيل توقيف البرنامج مثلما حدث مع البرنامج الليبي ، والجزائري والعراقي

المحور الخامس: الآليات القانونية للحد من التسلح.

لقد سعت المنظومة الدولية منذ الوهلة الأولى بعد تفجير القنبلتين النوويتين في هيروشيما وناغازاكي وكذلك بعد كل الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية على العمران والحضارة وكذا الخسائر المهولة في الأرواح البشرية التي بلغت 50 مليون قتيل إلى إيجاد أطر للحد من خطورة الأسلحة على اختلاف أنواعها . كما أدركت القوى الكبرى أن الأسلحة ذات التدمير الشامل وترسانة السلاح المنتشرة عبر العالم كفيلة بتدمير العالم .

ماهي أهم الآليات الدولية الرامية المتعلقة بنزع السلاح وضبط التسلح؟

1. الآليات الدولية : تتمثل أساسا في جهود اجهزة منظمة الامم المتحدة من الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتمثل في 1. اللجان التي تم استحداثها من أجل التعامل مع قضايا السلاح (لجان الطاقة الذرية ، لجنة نزع السلاح ثم مؤتمر نزع السلاح أنشئ عام 1979 كمجال متعدد الأطراف للتفاوض برز ضمن أشغال الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الهدف منه وضع مشاريع اتفاقيات ومعاهدات للحد من الأسلحة . إن مؤتمر نزع السلاح يتمتع بعلاقة فريدة مع الأمم المتحدة بحيث أنه ليس هيئة تابع للجمعية العامة ولكن يحدد مهامه وفقا لنظامه الداخلي الخاص ، بينما يحتفظ الأمين العام للأمم المتحدة بصلاحيات تعيين الأمين العام للمؤتمر بعد التشاور مع أعضائه .

2. الدورات الاستثنائية والجمعية العامة حول قضايا نزع السلاح :

3. الهيئات التابعة للأمم المتحدة : مثل إدارة شؤون نزع السلاح ، المجلس الاستشاري لنزع السلاح تأسس في 1978 يتكون من مجموعة من الخبراء لإسداء المشورة .

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح : وهو منظمة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة مقرها جنيف مهمته إعداد الدراسات ، الكتب والتقارير لتتوير الرأي العام العالمي حول قضايا نزع السلاح أما فيما يتعلق بمجلس الأمن فيعتبر من جوهر صلاحياته الرقابة على عمليات نزع السلاح عبر قرارات خاصة مثال : قرار ضمان أمن الدول الغير حائزة على السلاح النووي (255 و984) الذي سبق التوقيع على معاهدة عدم الانتشار لسنة 1967 بأيام قليلة فقط وغيرها . إلى جانب جهود التدخل التي يبذلها مجلس الأمن في قضايا بعينها مثل نزع أسلحة الدمار الشامل

العراقية 1991.

أهم الاتفاقيات الدولية :

معاهدة منع الانتشار النووي 1967.

بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها (بروتوكول جنيف
1925)

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجيا ،البيولوجية والسمية وتدميرها 1972
ودخلت حيز التنفيذ 1992

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيمياوية وتدميرها
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

معاهدة حظر التجار بالنووي في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء 1963
اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأي أغراض عدائية 1977
الوكالة الدولية للطاق الذرية ونظام الضمانات :تعد منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام
1957 وتضم 145 ،تستند على مبدأ المصارحة النووية وتبادل المعلومات وتهدف على ترقية
الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع التحول إلى الأغراض العسكرية ،وتستندفي ذلك على
نظام الضمانات الذي يعني تعهد الوكالة بتقديم المعلومات حول الاستخدام السلمية مقابل تعهد
الدلو قانونيا على عدم الإنخراط في مسار عسكرة الطاقة النووية وتفعيل نظام للرقابة على
المعدات ،التصاميم ف يهذه الدول والتفتيش الدوري والفجائي .

2. الآليات الإقليمية :

إضافة إلى الجهود الدولية تعمل الدول على تبني أطر قانونية ثنائية أو إقليمية للحد من انتشار
أسلحة الدمار الشمال أو نزع السلاح ،ضمن هذا السياق شكلت الاتفاقيات المختلفة التي أبرمت
بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي نموذجا أصيلا عن هذه الأطر وتتمثل في ما
يلي :

اتفاقية موسكو للحد من سباق الأسلحة الإستراتيجية 1972 الاتفاقية الأمريكية – السوفيتية لمنع
الحرب النووية 1972-1973

معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية 1972 الثانية 1987 Salt

اتفاق محادثات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية ستارت 19 91; وستارت 2 1993.الهدف منها
تخفيض القوات الاستراتيجية لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى ما لا يقل عن 3800

و4250 رأس نووي منها 1300 رأس نووي منصبة على صواريخ باليستية على مرحلتين
زمنيتين.

من بين الاتفاقيات أيضا : اتفاق ميندوزا لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بين الأرجنتين
،البرازيل والشيلي 1991 بحيث التزمت الأطراف بوضع آليات على نطاق وطني للتفتيش وتنفيذ
الاتفاق.

اتفاق الهند وباكستان بشأن الاسلحة الكيماوية 1993 يلزم الطرفين على عدم استحداث أو
انتاج أو حيازة أو استعمال الأسلحة الكيماوية أو مساعدة أو تشجيع أو حمل اي جهة على فعل
ذلك كما يلزم هذا الاتفاق الطرفين على الانضمام لاتفاقية الأسلحة الكيماوية .

الخاتمة : تعددت الاتفاقيات والاطر القانونية الرامية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أو
نزع السلاح والرقابة عليه بهدف تقادي تهديد الأمن الدولي وتلعب الأمم المتحدة عبر آلياتها
والاجهزة خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور الأساسي في تحقيق هذا الهدف . لكن يبقى
التزام كل الدول بهذه الاتفاقيات غير واقعي خاصة مع وجود دول لا تزال تتحدى هذه الاجراءات
وتضرب بها عرض الحائط كما تفعل إسرائيل التي أسرفت في انتهاك القوانين الدولية سواء عبر
برنامجها النووي العسكري أو حتى استعمالها للأسلحة المحرمة دوليا كالتقابل العنقودية والغازات
الممنوعة.

المحور السادس :سباق التسلح في المنطقة العربية

لطالما اعتبرت القوة العسكرية ممثلة في عتاد العسكرية وحجم الجيوش عاملا أساسيا من محددات قوة الدول ، وقد ساعدت جملة من الظروف التاريخية في التأكيد على ذلك بحيث كان للثورة الصناعية الفضل العظيم في تطور الأسلحة وتوفيرها بأشكال وتقنيات مختلفة ما خلق تنافا محمومًا بين الدول للحصول على أدوات القوة الأفضل والأحدث لتأمين الإقليم أو تحقيق الغلبة في نزاعاتها مع بعضها أو بلوغ طموحاتها التوسعية . هذه القاعدة لم تستثن بأي شكل المنطقة العربية التي التزمت دولها الحديثة منذ بروزها ببناء قدراتها العسكرية وتضخيمها لمواكبة كل التطورات التي مرت عبرها المنطقة .

الإشكالية : ما هي الآثار الناجمة عن سباق التسلح في المنطقة العربية على الأمن الإقليمي ؟
الفرضيات : يعبر سباق التسلح بين الدول العربية على الطموحات الفردية لحكامها ما يؤثر سلبا على أمن المنطقة واستقرارها

1.أسباب سباق التسلح في المنطقة العربية :- التاريخ الاستعماري وحادثة الدول .

المشاريع التوسعية الإقليمية (إيران وتركيا)

تهديد الكيان الصهيوني (ثلاث حروب عربية)

المشاكل الحدودية والنزاعات الإقليمية بين الدول (الحرب العراقية الإيرانية ، غزو العراق

للكويت ، النزاع الأثيوبي الأريتيري ، قضية الصحراء الغربية وغيرها)

التهديدات الأمنية القادمة من الخارج (خطر الدول الفاشلة على أمن الدول حالة مالي

بالنسبة للجزائر ، الحركات الإرهابية كالتنظيمات المتقاتلة على أرض سوريا)

رغبة الأنظمة الحاكمة في إحكام السيطرة على شعوبها عبر القوة العسكرية .

2.أكثر الدول إنفاقا : اعتمادا على الاحصائيات الدولية تحتل السعودية المرتبة الأولى عربيا

تليها الإمارات ،مصر والجزائر . أما طريقة التسليح فتقوم أساسا على الاستيراد من الخارج ،

ويتفاوت الموردون للمنطقة بين دلو الخليج التي تفضل الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية

، بريطانيا وفرنسا أساسا ودول أخرى كالجزائر تفضل روسيا وحتى الصين .

3.آثار سباق التسلح على المنطقة :

تدخل الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى (دول الخليج في سوريا ، ليبيا واليمن عسكريا أو

عبر تسليح الفرقاء في هذه النزاعات حفر في ليبيا مثلا داعش والنصرة في سوريا)

استمرار الخلافات البينية بل تعمقها نتيجة مناخ الريبة والتشكك الناتج عن سباق التسلح (الجزائر والمغرب)

استمرار الاعتماد على موارد الطاقة بدل توجيه مداخلها للتنمية الاقتصادية الاجتماعية .
تدني مستويات التنمية البشرية في أغلب الدول العربية وضعف الهياكل الصحية ،التعليمية والبنى الصناعية والزراعية في هذه الدول

استمرار علاقات التبعية بالدول الأجنبية نظرا للحاجة المتزايدة للتسلح مع عدم القدرة على تصنيع كل الاحتياجات

انكشاف النظم الدفاعية للدول العربية لأنها تستورد كل عتادها من الخارج .

الخاتمة : إن سباق التسلح المحموم الذي تعرفه المنطقة العربية لم ولن يخدم المنطقة العربية سوى انه سيدخلها في دوامة من الصراعات الإقليمية ويفتح المجال للتدخلات الأجنبية التي تستغل الفرصة لتحقيق مصالحها بالمنطقة .

قائمة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها :

1. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة: عمرو أمين سعيد الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
2. محمد أبو سعدة ، سياق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد؟، المعهد المصري للدراسات، أبريل 2018. <https://eipss-eg.org/%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%9F/>
3. التسلح في العالم بين التوازن والتفوق، التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسة ، 2019.
4. <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82.pdf>
5. نبيلة أحمد بومعزة ،المواجهة الدولية لمخاطر أسلحة الدمار الشامل، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي الدولي ،جامعة قسنطينة ،2016-2017.
6. بن عمار إمام ،محاضرات مقياس التسلح ونزع السلاح، جامعة جيجل ،2018.
7. <http://elearning.univ-jijel.dz/elearning/course/view.php?id=913>
8. ابراهيم بن محي الدين ،"الآليات الأممية في الحد من التسلح ونزع السلاح" ،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد.02، ع.03، ص.ص.71-94.
9. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35022>